ارتبط مستوى التقدم في تنفيذ التدخلات المقترحة بعوامل تتمثل في عدم توفر آلية فاعلة في وزارة شؤون المرأة لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية، وبنية الاقتصاد الفلسطيني وضعف قدرته على توفير فرص عمل جديدة، وعدم القدرة على وضع التشريعات والإجراءات المقترحة ضمن أجندة وأولويات الجهات المختصة، بالإضافة إلى محدودية توفر الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التدخلات المقترحة. في الوقت ذاته ما زالت التدخلات المقترحة ذات أولوية للعمل عليها خلال المرحلة القادمة، مع تأكيد التركيز على بعض القضايا والأولويات الرئيسية.

التقدم للأمام: أولويات تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي في قطاع العمل

- زيادة الطلب على تشغيل النساء في القطاعات الإنتاجية المشغلة للنساء كالزراعة والصناعات التحويلية.
- تطوير مهارات النساء وملائمتها مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وهذا بالتركيز على التعليم والتدريب المهني والتقني للنساء.
- تسهيل دخول النساء للقطاعات الإنتاجية الواعدة في الاقتصاد الفلسطيني كالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- مراجعة وتطوير التشريعات الناظمة لسوق العمل والتأكد من مراعاتها لاحتياجات النوع الاجتماعي وضمان تنفيذها.
- تعزيز وصول النساء للأصول والموارد وبشكل خاص للقروض منها، ودعم المبادرات الاقتصادية الريادية للنساء.
- توفير الخدمات المساندة لتسهيل دخول النساء لسوق العمل.
- زيادة القدرة التنافسية لمنتجات المرأة والجمعيات النسوية وحمايتها في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.
- ضمان توفر الإحصاءات والبيانات المصنفة حسب الجنس إلى جانب توفر الأدلة اللازمة لتطوير سياسات اقتصادية مستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تنفيذ برامج للتوعية المجتمعية حول حق المرأة في العمل وأهمية ذلك في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأسرة والمجتمع.

المراجع

المعلومات التي تم توفيرها في هذه النشرة تعتمد بشكل رئيسي على تقرير قام بإعداده معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت بتكليف من هيئة الأمم المتحدة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالشراكة مع وزارة شؤون المرأة ووزارة التخطيط والتنمية الإدارية، وتقرير مراجعة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى جانب نتائج الورش التشاورية التي تم تنفيذها في إطار تطوير الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٢٠١٤-٢٠١٦، وأخيرا تقرير مسح القوى العاملة للعام ٢٠١٢ والصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

مكتب الأراضي الفلسطينية المحتلة

بيت حنينا، القدس

www.unwomen.org

النساء والاقتصاد

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

يعتبر الحق في العمل واحد من حقوق الإنسان الأساسية التي كفلتها الاتفاقات، والمواثيق الدولية، وكذلك القوانين الفلسطينية المحلية. وتنبع أهمية مشاركة المرأة في سوق العمل من الفائدة العائدة على المجتمع من هذه المشاركة، فعوضاً عن أهمية هذه المشاركة في تمكين المرأة وتوسيع خياراتها الاجتماعية والاقتصادية، فإنها تساهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرضية، والتقليل من معدلات الفقر، وتحقيق الأهداف التنموية العامة. فالوصول المتساوي لكلا الجنسين لمدخلات الإنتاج من شأنه تعزيز الإنتاجية وكفاءة العمل، وبالتالي تعزيز النتائج التنموية.

وتتأثر مشاركة المرأة في العمل بالعديد من العوامل كالنقص في الطلب على عمالة النساء نتيجة للطبيعة المشوهة للاقتصاد الفلسطيني، والدفع بالنساء للقطاع غير الرسمي، والمحدودية في وصول النساء إلى الأصول والمصادر (كالقروض) والاستفادة منها، والضعف في موائمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، إضافة إلى التغيرات الديموغرافية في طبيعة الأسرة الفلسطينية وما رافقها من ضعف في الخدمات المساندة للمرأة العاملة.

حقائق واتجاهات

- اتخذت الحكومة قراراً بتشكيل اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، حيث عملت اللجنة على تطوير إستراتيجية وطنية لتشغيل النساء. كما وأقرت الحكومة الحد الأدنى للأجور والبالغ ١٤٥٠ شيكل شهرياً.

- على الرغم من ارتفاع معدلات التعليم بين الإناث، إلا أن مشاركتهن في سوق العمل ما زالت منخفضة مقارنة بالمعدلات الإقليمية والعالمية.

- في العام ٢٠١٢، بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الإناث ١٧٫٤٪ مقارنة مع ٦٩٫١٪ بين الذكور، مع ارتفاع في نسبة المشاركة في الضفة الغربية مقارنة مع غزة ولكلا الجنسين. ومن الجدير ذكره أن معدلات مشاركة الإناث في سوق العمل ازدادت خلال السنوات الأخيرة.

- ترتفع معدلات البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور، ففي العام ٢٠١٢ بلغت معدلات البطالة بين الإناث ٣٢٫٩٪، بواقع ٢٥٫٣٪ في الضفة الغربية و٥٠٫١٪ في غزة، مقارنة مع ٢٠٫٤٪ بين الذكور، بواقع ١٧٫٣٪ في الضفة الغربية و٢٦٫٨٪ في غزة. وتشير الإحصاءات إلى أن معدلات البطالة بين الإناث خلال السنوات الماضية في ازدياد، في حين تنخفض بين الذكور.

- تتقاضى النساء ما نسبته ٨٦٪ من الأجر اليومي الذي يتقاضاه الرجال، ففي العام ٢٠١٢ بلغ معدل الأجر اليومي للإناث ٢١٫٣ (دولار أمريكي)، في حين بلغ معدل الأجر اليومي للذكور ٢٤٫٦ (دولار أمريكي).

- سجلت محافظة دير البلح أعلى نسبة بطالة بين الإناث على مستوى المحافظات في غزة، بواقع ٥٤٫٩٪، مقارنة مع ٢٤٫٤٪ بين الذكور. أما في الضفة الغربية فسجلت محافظة طولكرم أعلى نسبة بطالة بين المحافظات ولكلا الجنسين بواقع ٣٥٪ للنساء و٢٦٫١٪ للرجال.

- ترتفع نسبة المشاركة في القوى العاملة بين النساء اللواتي تعلّمن ١٣ سنة فأكثر مقارنة بالفئات التعليمية الأخرى، حيث بلغت النسبة ٤٣٫٧٪ بين النساء اللواتي تعلّمن ١٣ سنة دراسية فأكثر، مقارنة بما نسبته ٦٫٦٪ بين النساء اللواتي تعلّمن (٩-١٢ سنة دراسية)، و١٢٫٩٪ بين النساء اللواتي حصلن على تعليم (١-٦ سنوات دراسية).

- ترتفع معدلات المشاركة في القوى العاملة بين الإناث في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة) مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، في حين سجل الذكور أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة في الفئة العمرية (٣٤-٤٤ سنة).

- تتركز ٨١٫٧٪ من النساء العاملات في نشاطين اقتصاديين فقط هما الخدمات والزراعة، مقارنة بما نسبته ٤٠٪ بين الذكور. في الوقت ذاته، تركزت ما نسبته ١٫٤٪ من النساء العاملات في نشاطات الاتصالات والنقل، والبناء والتشييد، مقارنة بما نسبته ٢٤٫٩٪ من الذكور تركزوا في هذه الأنشطة.

- ٢٣٪ من النساء العاملات يعملن كأعضاء عائلة غير مدفوعات الأجر، مقارنة مع ٥٫٥٪ بين الذكور العاملين.

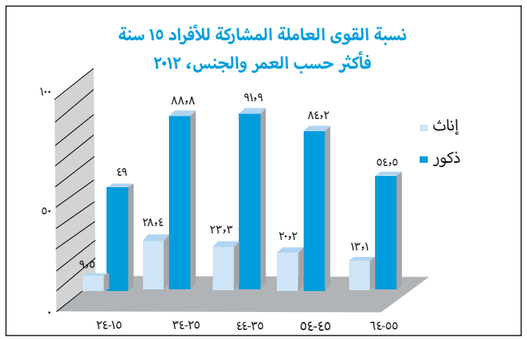

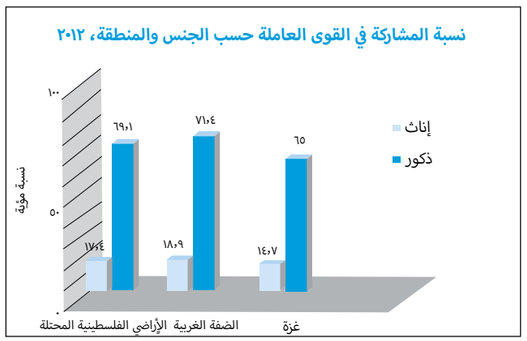

- ترتفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل في التجمعات الريفية مقارنة بالتجمعات السكانية الأخرى ولكلا الجنسين، بواقع ٢٠٫١٪ بين الإناث و٧٢٫٩٪ بين الذكور، في حين بلغت نسبة مشاركة الإناث في التجمعات الحضرية والمخيمات ١٦٫٨٪و ١٥٫٧٪ لكل منهما على التوالي.

- سجلت المخيمات أعلى نسبة بطالة لكلا الجنسين مقارنة بالتجمعات السكانية الأخرى بواقع ٤٢٫١٪ للنساء و٢٦٫٤٪ للرجال. في حين بلغت نسبة البطالة بين الإناث في التجمعات الحضرية والريفية ٣٤٫٦٪ و٢٣٫٦٪ لكل منهما على التوالي.

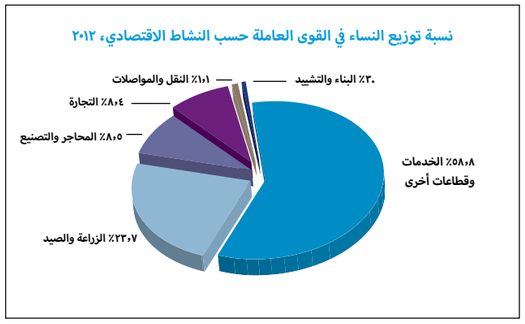

تقرير مراجعة الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة بين الجنسين ٢٠١١-٢٠١٣

نصت الإستراتيجية على رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. ولتحقيق هذا الهدف تبنت الإستراتيجية خمس سياسات وثلاثة عشر تدخل سياساتي. وأظهر تقرير المراجعة بأن سير العمل على تنفيذ التدخلات المقرة جاء متواضع حيث نُفذت وبشكل جزئي خمسة تدخلات، في حين لم يتم تنفيذ ثمانية تدخلات.

التدخلات التي لم يتم تنفيذها	التدخلات التي نفذت بشكل جزئي
صياغة وإعداد إستراتيجية لملاءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل من منظور النوع الاجتماعي	تعديل القوانين ذات العلاقة وإعداد لوائح تنفيذية لقانون العمل
توفير التسهيلات والخدمات المساندة للمرأة العاملة	تطوير وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والخاصة بقطاع العمل ونشرها
خلق فرص عمل للنساء اللواتي يعانين من البطالة ولديهن ١٣ سنة تعليم فأكثر	مأسسة ودمج قضايا النوع الاجتماعي في الوزارات ذات الصبغة الاقتصادية
احتساب العمل المنزلي في الاقتصاد الوطني وتقنينه	رفع الوعي لدى النساء بحقوقهن القانونية
سن قانون ينص على الإعفاء الضريبي الجزئي للمؤسسات التي تستوعب المنتج الريفي للمرأة	التنسيق مع وزارة الحكم المحلي والاقتصاد حول تسجيل جميع النساء العاملات في القطاع غير الرسمي
تقديم الضمانات لإعفاء التعاونيات النسائية من الضرائب	
تقديم التسهيلات الجمركية للمؤسسات التي تصدر المنتج الريفي للمرأة إلى خارج فلسطين، أو تسوقه محليا	
ربط التأمين الصحي الشامل بتسجيل النساء العاملات في (القطاع غير الرسمي (في حال إقرار النظام الصحي الجديد	